المبحث الأول

العلاقات المصرية - السوفيتية تشرين الأول ١٩٧٢ – أيلول ١٩٧٣

بحلول شهر تشرين الأول ١٩٧٢، عادت العلاقات المصرية – السوفيتية إلى الحد الذي استأنف فيه سفراء البلدين وظائفهم[١]. وفي ٤ تشرين الأول ١٩٧٢ طلبت السلطات السوفيتية من الحكومة المصرية، الإذن لثلاثة سفن ناقلة للجنود للتمركز في ميناء بور سعيد، وقد وافقت الحكومة المصرية على ذلك، أملا في تحسين العلاقة بين الجانبين، ومنح الفرصة لإنجاح رحلة عزيز صدقي (رئيس الوزراء المصري) إلى موسكو، التي كان المقرر لها ان تتم في يوم ١٦ تشرين الأول ١٩٧٢. وفي ٥ تشرين الأول ١٩٧٢، دخلت السفن السوفيتية الثلاث ميناء بور سعيد، فكانت أول ظاهرة عملية على بدء تحسن العلاقات بين البلدين[٢].

وفي يوم ٦ تشرين الأول ١٩٧٢، وفي حديث صحفي خاص للسادات، وجه الرئيس المصري انتقاداً للسياسة السوفيتية التي تعطي مصالحها الخاصة في الوفاق الدولي مع الولايات المتحدة الأولوية على حساب علاقاتها الأخرى، إلا انه أكد على استمرار الصداقة المصرية – السوفيتية، مع أمله في الوصول إلى علاقة يراعي فيها كل طرف مصالح الأخر[٣].

وفي ١١ تشرين الأول ١٩٧٢، بعثت الحكومة السوفيتية خطاباً إلى الحكومة المصرية، وافقت فيه على زيارة رئيس الوزراء المصري لموسكو، محددة موعد تلك الزيارة بيوم ١٦ تشرين الأول ١٩٧٢. وقبيل سفر عزيز صدقي أبلغته الحكومة المصرية ان يتخذ موقفاً حازماً، وان لا يستجيب لأي مناقشة حول قرار إبعاد الخبراء، مع التركيز على ضرورة القيام بعمل عسكري، لتحرير الأراضي العربية المحتلة، مما يتطلب توفير قدرات قتالية لذلك الغرض، تتضمن سلاح الردع في القوات الجوية المصرية[٤].

---

(1) Vaagan, Op. Cit., p.114.

(٢) الشاذلي، المصدر السابق، ص١٦٥.

(٣) "حديث صحافي خاص للرئيس أنور السادات، رئيس جمهورية مصر العربية، حول العلاقات بالاتحاد السوفيتي، ومسألة التسليح" الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢، المصدر السابق، ص-ص٤٢٥-٤٢٨.

(٤) إسماعيل، المصدر السابق، ص٢٢٣.

وخلال الفترة ١٦-١٨ تشرين الأول ١٩٧٢، تمت زيارة عزيز صدقي إلى الاتحاد السوفيتي، وقد نقل صدقي خلال زيارته تلك إلى الحكومة السوفيتية تعهد الحكومة المصرية بعدم تصعيد حدة التوتر في المنطقة[١]. وفي الوقت نفسه أكدت القيادة السوفيتية على حق مصر في كفاحها لتحرير الأراضي المحتلة، وأوضحت للجانب المصري بأنه لا يوجد اتفاق سوفيتي – أمريكي على حساب الحق العربي، كما أكدت ان الاتحاد السوفيتي يدرك تماماً طبيعة الموقف في الشرق الأوسط، وسوف يتخذ خطوات عملية لدعم قدرة مصر العسكرية[٢].

وأوضحت القيادة السوفيتية لرئيس الوزراء المصري، بان الصداقة السوفيتية – المصرية، نشأت وقويت نتيجة (المصالح الحيوية المشتركة)، إلا ان أعداء هذه الصداقة يحاولون تخويف العرب من الاتحاد السوفيتي، ثم أكدت القيادة السوفيتية في نهاية حديثها على ان المعاهدة المصرية – السوفيتية هي أساس التعاون بين البلدين[٣].

وصدر في نهاية الزيارة بيان مشترك، تضمن تأكيد الأهداف المشتركة لشعبي البلدين، ودور معاهدة الصداقة والتعاون في تعزيز علاقتهما وتعاونهما، واعتراف الاتحاد السوفيتي بحق الدول العربية في تحرير أراضيها[٤]. ولم تكن الحكومة المصرية تتوقع الكثير من النتائج الايجابية لتلك الزيارة، وكان ضنها ان الحكومة السوفيتية ستعود إلى تكرار نفس مواقفها السابقة، إلا ان تلك الزيارة حققت أهدافها في تحسين العلاقات بين البلدين. ووافقت الحكومة السوفيتية على شحن كافة طلبات الجانب المصري المتأخرة من صفقات الأسلحة السابقة[٥]

---

(1) Glassman, Op.Cit., p.96.

(٢) حمدي فؤاد، الحرب الدبلماسية بين مصر وإسرائيل، دار قضايا، (بيروت، ١٩٧٦)، ص٢١٨.

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت، ١٩٧٦)، ص٣٨٦.

(٤) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص٣٨٦.

(٥) هيكل، أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة، ص٣٦٧؛

Gregory Hale Brad Ford, The Rise and Fall of Soviet influence in Egypt, Master of Arts in National security Affairs from The Naval post, raduate school, Monterey California, December, 1976, p.104.

كانت المهمة الأساس التي كلف بها الوفد المصري من قبل حكومته تتمثل في بحث موضوع العلاقات بين البلدين، بعد التطورات التي طرأت على تلك العلاقات نتيجة اتخاذ القيادة المصرية قرار إبعاد الخبراء السوفيت في تموز ١٩٧٢، وقد حرص رئيس الوزراء المصري على التحدث بصراحة مع القادة السوفيت، ونجحت مباحثاته معهم في إزالة التوتر الذي ساد العلاقة بين البلدين منذ تموز ١٩٧٢[١].

وقد وافق الاتحاد السوفيتي على تقديم أسلحة جديدة ومتقدمة لمصر، لم تظهر من قبل على مسرح العمليات في الشرق الأوسط، من بينها طائرات ميج ٢٣، وطائرات سوخوي ٢٠، والصواريخ المتقدمة من طراز (R 17E)، الذي يبلغ مداها ثلاثمائة كيلومتر، فضلاً عن النظم الصاروخية المتقدمة، كما وقع الجانب السوفيتي صفقات أسلحة جديدة مع مصر، يتم تسليمها خلال فترة زمنية قصيرة، اشتملت على طائرات ميج ٢٥، وعربات القتال المدرعة من طراز (EMP)، ونظام كامل للحرب الالكترونية[٢]. كما تم الاتفاق على إعادة بعض وحدات صواريخ سام – ٦، التي كان قد تم سحبها في تموز ١٩٧٢[٣].

وعلى الصعيد الداخلي المصري، قرر السادات تماشياً مع تلك التحركات التوفيقية للعلاقة مع السوفيت، إقالة الفريق محمد صادق (وزير الحربية المصري) في ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٢، وعلى الرغم من ادعاء السادات بان إقالة صادق كانت بسبب عدم تنفيذه لأوامر الحكومة المصرية، بتهيئة الجيش المصري لشن حرب ضد (إسرائيل)، وان كان هناك من يشير إلى ان قرار إقالة وزير الحربية المصري، كان بسبب صراع خفي على السلطة بين السادات وصادق[٤]. إلا ان كون الأخير من كبار المعارضين للوجود السوفيتي في مصر، وكونه يعدّ من جانب الاتحاد السوفيتي

(١) "بيان الدكتور عزيز صدقي، رئيس مجلس الوزراء المصري حول العلاقات بالاتحاد السوفيتي" الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢، المصدر السابق، ص-ص٤٥٧-٤٥٩.
(٢) هيكل، أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة، ص٣٦٧؛ الشاذلي، المصدر السابق، ص١٦٥.
(3) Glassman, Op. Cit., p.97.
(٤) الشاذلي، المصدر السابق، ص١٢٣؛ هيكل، أكتوبر ٧٣، السلاح والسياسة، ص٣٤٧.

شخصاً غير مرغوب فيه، جعل إقالته تبدو وكأنها خطوة توفيقية أخرى باتجاه تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي[١].

ومن الأمور التي زادت من التقارب المصري – السوفيتي في تلك الفترة، هو استمرار مساندة الحكومة الأمريكية لـ (إسرائيل) عسكرياً وسياسياً، والجفاء الأمريكي للحكومة المصرية، فعندما اتخذ السادات قراراه بإبعاد الخبراء السوفيت، كان يتوقع من الجانب الأمريكي رد فعل مناسب، كأن يكون في اقل التقديرات، الوقوف موقفاً حيادياً من الصراع العربي – (الإسرائيلي)، وعدم الانحياز الكامل لـ (إسرائيل)، إلا ان الحكومة المصرية أصيبت بخيبة أمل كبيرة من تلك الناحية، لاسيما بعد العملية التي قام بها فدائيون فلسطينيون في ميونخ، بتاريخ ٦ أيلول ١٩٧٢، التي استهدفت وفداً رياضياً (إسرائيليا)، ذهب للمشاركة في دورة الألعاب الاولمبية في ميونخ، وما صاحبها من رد فعل (إسرائيلي) عنيف على مناطق حدودية عديدة من البلدان العربية، وقد

لقيت تلك السياسة الانتقامية (الإسرائيلية)، دعماً مطلقاً من قبل الولايات المتحدة، مما جعل القيادة المصرية تراجع حساباتها مع الاتحاد السوفيتي[٢].

أما الاتحاد السوفيتي فأنه قرر التعاون مجدداً في المجال العسكري مع مصر وتزويدها بأسلحة جديدة، لاعتباره بان مخاطر تسهيل القيام بهجوم عربي محدود، تعد اقل من الخسائر التي تترتب على امتناعه عن تزويد الجانب العربي بالأسلحة، وعدّه مقصراً في مسألة دعم الدول العربية في تحقيق هدفها الأول وهو الثأر لهزيمة ١٩٦٧[٣].

وفي تشرين الثاني ١٩٧٢ سافر وفد مصري إلى الاتحاد السوفيتي لغرض إنهاء إجراءات الصفقة العسكرية، التي اتفق عليها رئيس الوزراء المصري في زيارته الأخيرة لموسكو، والتي بلغت قيمتها نحو ٢٠٠ مليون دولار. وبحلول كانون الأول ١٩٧٢، حل موعد انتهاء مدة اتفاقية التسهيلات البحرية بين مصر والاتحاد

---

(1) llana Dimant Kass "The Soviet military and Soviet policy in the Middle East 1970-1973), Soviet studies, VOL. 26, NO. 4, October, 1974), p.519.

(٢) فريدمان، المصدر السابق، ص١٦٢.

(٣) مانغولد، المصدر السابق، ص٣٣٦.

السوفيتي الموقعة في عام ١٩٦٨ ولمدة خمس سنوات، يتم بمقتضاها منح تسهيلات بحرية للاسطول السوفيتي على الموانئ المصرية في البحر المتوسط، فما كان من الحكومة المصرية، إلا ان أصدرت قراراً في ١٢ كانون الأول ١٩٧٢، يفضي بتجديد الاتفاقية لمدة خمس سنوات أخرى[١]. وذلك لإثبات ان مصر لا ترغب في مقاطعتهم، وبالمقابل عدت الحكومة السوفيتية تجديد الاتفاقية بمثابة (خطوة تصحيحية) على طريق إعادة العلاقات إلى مجراها الطبيعي مع مصر، ومن ثم أضحى إجراء تجديد تلك الاتفاقية، بادرة من بوادر حسن النية التي اتبعتها الحكومة المصرية بهدف إعادة العلاقات بين البلدين إلى سابق عهدها[٢].

وفي أواخر شهر كانون الثاني ١٩٧٣ تم الاتفاق على تحديد يوم ٧ شباط ١٩٧٣، موعداً لزيارة يقوم بها وفد مصري إلى الاتحاد السوفيتي[٣] وخلال الفترة من ٧-١٠ شباط، قام محمد حافظ إسماعيل، (مستشار الرئيس المصري لشؤون الأمن القومي) بزيارة للاتحاد السوفيتي، وبعد استقباله من قبل الحكومة السوفيتية، جرى

---

(1) Vaagan, Op. Cit., p.114.,

وعلى الرغم من بوادر تحسن العلاقات بين البلدين، وموافقة القيادة السوفيتية في ١ تشرين الثاني ١٩٧٢، على إرسال صواريخ من طراز (سام – ٦)، لمصر، إلا ان الحكومة المصرية صرحت في ٢٠ كانون الأول ١٩٧٢، بأن العلاقات مع السوفيت لازالت متأزمة، لرفضهم منح مصر المعونة العسكرية اللازمة لتحرير الأراضي العربية وإزالة أثار العدوان، مجلة السياسة الدولية، العدد (٤٥)، السنة الثانية عشرة، ١٩٧٦، ص٢٣٢. وربما كانت هذه التصريحات المصرية من قبيل توجيه الضغوط على الجانب السوفيتي بهدف دعم مصر بالسلاح على نحو خاص.

(٢) محمد موسى ال طويرش: تاريخ العلاقات الدولية من كندي حتى غورباتشوف ١٩٦١-١٩٩١، ط٢، دار المرتضى، (بغداد، ٢٠٠٨)، ص١١٠-١١١؛ فاسلييف، روسيا في الشرقين، ص١٤٣.

(٣) إسماعيل، المصدر السابق، ص٢٢٨. على الرغم من تلك التطورات الايجابية في العلاقات المصرية – السوفيتية، إلا ان ما يثير الدهشة، هو ذلك التناقض الذي مارسته الحكومة المصرية في شأنها الداخلي. ففي ٤ شباط ١٩٧٢، أصدر السادات بياناً، قام فيه بإسقاط العضوية عن أكثر من ٦٤ عضواً في الاتحاد الاشتراكي، كان غالبيتهم من اليساريين المصريين، ولم يعودوا إلى أماكن عملهم إلا في ٢٨ أيلول ١٩٧٣، وقد يكون ذلك الموقف دليلاً على دخول الحكومة المصرية في مرحلة الصدام مع المثقفين والمفكرين (التقدميين) في وقت ازدادت فيه المعارضة الداخلية لصمت النظام المصري وعدم دخوله الحرب المرتقبة مع (إسرائيل). حمروش، غروب يوليو، ص١٥٥؛ شكري، الثورة المضادة في مصر، ص١٥١.

النقاش في المحادثات التي تمت بين الجانبين حول الوضع الراهن في الشرق الأوسط آنذاك، واتفق الجانبان على ان تعنت (إسرائيل)، و عدم التزامها بقرارات مجلس الأمن يعد السبب الرئيسي في التوتر الحاصل في المنطقة، وإزاء ذلك فان للدول العربية كل الحق في استخدام أي شكل من أشكال النضال في سبيل تحرير أراضيها(١).

وقد أعطت تلك الزيارة مؤشراً على وجود نهاية صريحة وحاسمة لفترة التوتر بين موسكو والقاهرة. وجاء في التقرير الذي أعده محمد حافظ إسماعيل عن تلك الزيارة: ان الجانب المصري توصل إلى فهم متطابق مع الجانب السوفيتي حول كيفية العمل في المرحلة المقبلة، كما تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون المصرية، وتأكيد استمرار الاتصالات وتبادل الآراء والمعلومات(٢).

وقد تحدث السادات فيما بعد عن تلك الزيارة و عن زيارة الفريق أول محمد إسماعيل (وزير الحربية المصرية)، (٢٧ شباط – ٢ آذار ١٩٧٣) والتي سنتطرق إليها لاحقاً، قائلاً ((اننا وضعنا بهاتين الزيارتين علاقاتنا الودية مع الاتحاد السوفيتي في إطارها الصحيح))(٣).

لقد أبدى الاتحاد السوفيتي تفهمه الكامل للموقف الذي تتخذه مصر في رفضها الحازم لكل خطط التسوية الجزئية، وأعلن الاتحاد السوفيتي، انه سيواصل تقديم دعمه السياسي والاقتصادي لمصر وسعيه في تعزيز قدرتها العسكرية، وفقاً لبنود معاهدة الصداقة والتعاون المصرية – السوفيتية(٤).

(١) صحيفة الأهرام، العدد ٣١٤٧٤، ١٩٧٣/٢/١١.
(٢) ينظر: إسماعيل، المصدر السابق، ص٢٤٢.
(٣) "بيان الرئيس أنور السادات، امام المؤتمر المشترك للجنة المركزية ومجلس الشعب في ٢٦ آذار ١٩٧٣"، مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد أنور السادات في الفترة من يناير – ديسمبر ١٩٧٣، بمناسبة العيد الثالث والعشرين لثورة يوليو ١٩٥٢، ج٣، مطابع الهيئة العامة لاستعلامات، (القاهرة، ١٩٧٣)، ص٨٢.
(٤) نشرة وكالة (نوفوستي) الصحافية العدد ٢٠١٤، ١٩٧٣/٢/١٤، ص٢.

وأعرب الجانبان عن رغبتهما في تعزيز علاقات الصداقة، مؤكدين أهمية ممارسة الاتصال المنتظم بين حكومتي البلدين بهدف تبادل الآراء وتنسيق الأعمال الخاصة بالمواضيع التي تهم البلدين[١].

وتعزيزاً لذلك قام الفريق أول محمد إسماعيل (وزير الحربية المصري)، خلال الفترة ٢٧ شباط – ٢ آذار ١٩٧٣ بزيارة للاتحاد السوفيتي، وقد استقبل الوزير المصري استقبالاً عسكرياً رسمياً، ويبدو ان المباحثات في تلك الزيارة كانت تدور حول التعاون العسكري[٢]. وقد نجح الفريق أول إسماعيل في إقناع الحكومة السوفيتية بالموافقة على عقد صفقة أسلحة جديدة مع مصر، تتضمن كميات كبيرة ومتنوعة من الأسلحة[٣].

لم تكن أهمية تلك الصفقة بكمية السلاح المرسل فقط، بل في تعقيده وتنوعه، فلأول مرة يرسل الاتحاد السوفيتي كميات كبيرة من الأسلحة الهجومية، إذ تضمنت الصفقة عدداً إضافيا من قاذفات (تي يو ١٦) المسلحة بالصواريخ الجاهزة للإطلاق، كما اشتملت الصفقة على عدد محدود من صواريخ ارض – ارض يتراوح أجماليها بما يقرب من ٣٠ صاروخاً، وضعت تحت إدارة الحكومة المصرية المباشرة، على الرغم من بقاء صيانتها وتشغيلها جزئياً في أيدي الخبراء السوفيت[٤].

كما شملت شحنات الأسلحة السوفيتية كذلك ما يقرب من ٦٠٠ دبابة إضافية وأكثر من ٢٥٠ ناقلة جنود مصفحة، وصواريخ ضد الدروع والطائرات، فضلاً عن ٥٠ قاذفة صواريخ مضادة للدروع (مالوتكا)، ومدافع ميدان عيار ١٨٠ ملم، وبذلك

---

(١) "بيان مصري – سوفيتي مشترك بمناسبة زيارة السيد محمد حافظ إسماعيل مستشار رئيس جمهورية مصر العربية للأمن القومي، للاتحاد السوفيتي"، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت، ١٩٧٦)، ص٥٣.

(٢) صحيفة الأهرام، العدد ٣١٤٩٠، ١٩٧٣/٢/٢٧.

(٣) يشير إسماعيل فهمي (وزير الخارجية المصري السابق) في مذكراته إلى ان الفريق أول احمد إسماعيل كان على علاقة قوية برئيس جهاز المخابرات السوفيتية المدعو (اندربوف)، منذ ان كان وزير الحربية المصري رئيساً للاستخبارات العسكرية المصرية عام ١٩٧١، وان ذلك لعب دوراً كبيراً في نجاح مباحثاته مع الحكومة السوفيتية وحصوله على الأسلحة المطلوبة.

Ismail fahmy , Negotiating for peace in the Middle East, by Billing and Sons LTD, (London, 1983), p.9.

)4(Glassman Op. Cit, p. 99.

فان تلك الصفقة قد أكسبت مصر، فضلاً عن زيادة قدراتها على تهديد (إسرائيل) استراتيجياً، زيادة في قدرتها الهجومية[١].

هناك من يرى ان من أسباب الموافقة السوفيتية على تسليم مصر أسلحة حديثة يتمثل في محاولة القيادة السوفيتية تفادي الاتهام العربي لها بالتقصير في مسألة تسليح حلفائها، والتخلي عنهم في الأزمات، كما ان السوفيت حاولوا اختبار بعض أسلحتهم الحديثة بعد ان أدركوا إصرار القيادة المصرية على خوض الحرب المرتقبة[٢].

وقد يكون وصول تلك الأسلحة لمصر عاملاً مهماً في قرار الحكومة المصرية بشن الحرب ضد (إسرائيل). فعلى اثر وصول تلك الأسلحة اجرى الرئيس المصري تغييراً وزارياً يوحي بالتهيؤ لصراع جديد مع (إسرائيل)، عندما عين عزيز صدقي مساعداً لرئيس الجمهورية وتولى هو رئاسة الوزارة في ٢٧ آذار ١٩٧٣[٣].

وبعد تلك التطورات الايجابية عادت العلاقات المصرية السوفيتية إلى سابق عهدها. وفي مطلع نيسان ١٩٧٣، أكد الكسي كوسيجين (رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي) في مؤتمر صحفي، على حق مصر في إعداد جيش قوي لتحرير أراضيها المحتلة، وعندما سئل كوسيجين عن استئناف علاقة الاتحاد السوفيتي بـ (إسرائيل) أجاب بان الاتحاد السوفيتي لا يمكنه استئناف العلاقات الدبلماسية مع (إسرائيل) ((لأذنا لا نستطيع ان نعامل كلاً من المعتدي وضحية العدوان بنفس الطريقة))[٤]. وفي الوقت نفسه أعربت الحكومة المصرية عن رضاها التام تجاه الموقف السوفيتي، مؤكدة على ان السوفيت يقدمون لمصر كل ما بوسعهم من مساعدة[٥].

وفي ٢٧ أيار ١٩٧٣ وبمناسبة حلول الذكرى الثانية لتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون المصرية – السوفيتية، تبادل الجانبان برقيات التهنئة بتلك المناسبة، وجاء

---

(١) مانغولد، المصدر السابق، ص٣٣٥؛ خليل الياس مراد العبدلي، الصراع المصري الصهيوني ١٩٦٧-١٩٧٣، أطروحة دكتوراه، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، (بغداد، ٢٠٠٠)، ص١٥٦.

(2) William B. Quandt "Soviet policy in The October Middle East War – I" International Affairs, Vol. 53, No. 3, (Jul, 1977), p.381.

(٣) حمروش، غروب يوليو، ص١٥٦

(٤) نقلاً عن: صحيفة الأهرام، العدد ٣١٥٢٨، ١٩٧٣/٤/٦.

(5) Glassman, Op. Cit., p.99.

في برقية الحكومة السوفيتية ((باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، وباسم هيئة رئاسة مجلس السوفيت الأعلى، وباسم الحكومة السوفيتية وبالأصالة عن أنفسنا، نبعث إليكم والى شعب وحكومة جمهورية مصر العربية بأصدق التهاني، وأطيب التمنيات، بمناسبة العيد الثاني لتوقيع اتفاقية الصداقة والتعاون بين بلدينا، وهي تعبير عن تطور العلاقات السوفيتية – المصرية، وتجسيد لإرادة الشعبين السوفيتي والمصري، اللذان يهدفان إلى تدعيم وتطوير التعاون النافع للطرفين في المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية وغيرها من المجالات))[١].

وردت القيادة المصرية ببرقية جاء فيها ((... يسرني ان انوه على ان هذه المعاهدة قد دعمت عرى التعاون بين بلدينا في شتى المجالات، وأكدت دور الشعب السوفيتي، وقيادته في مناصرة قضايا التحرر، ومساندة الشعوب العربية وتأييدها التام لها في نضالها المشروع ضد الصهيونية))[٢].

وقد تطرقت الصحافة السوفيتية لتلك المناسبة، إذ أشارت صحيفة برافدا إلى ان تلك المعاهدة رسخت العلاقات الودية التي كانت قائمة بين البلدين في شتى المجالات، وفتحت أفاقا جديدة لتوسيع تلك العلاقات، وأكدت صحيفة الصناعة الاشتراكية (السوفيتية) على ان المعاهدة هي ثمرة تعاون سنين عديدة بين البلدين، وقد أتاحت إمكانيات جديدة، لمواصلة تطوير الروابط العامة بين البلدين[٣].

وخلال الفترة ٢٧-٢٩ أيار ١٩٧٣، قام محمد حسن الزيات (وزير الخارجية المصري)، بزيارة للاتحاد السوفيتي، وأثناء المباحثات التي تخللت تلك الزيارة، استعرض الجانبان مراحل تطور العلاقات المصرية – السوفيتية، مؤكدين على ضرورة دعمها، بوصفها أهم عوامل النضال ضد (إسرائيل)، والقوى العالمية المؤيدة لها[٤].

---

(١) نقلاً عن: صحيفة الاخبار (القاهرة)، العدد ٦٥٣٢، ١٩٧٣/٥/٢٩.
(٢) نقلاً عن: نور محمد خولوف، جينادي جاريا تشكين، روسيا ومصر، صداقة ممتدة، ط١، (الإسكندرية، ٢٠٠٤)، ص١٩.
(٣) نقلاً عن: نشرة وكالة (نوفوستي) الصحافية، العدد ٢٠٩١، ١٩٧٣/٥/٢٨.
(٤) صحيفة الاخبار، العدد ٦٥٣٣، ١٩٧٣/٥/٣٠.

كما تناولت المباحثات تبادل واسع للأراء حول الوضع في الشرق الأوسط، وأكد الاتحاد السوفيتي موقفه السابق تجاه توتر الأوضاع في المنطقة، وان السبب الرئيس في ذلك هو سعي (إسرائيل)، إلى تكريس احتلالها للأراضي العربية في توسيع أراضيها على حساب البلدان المجاورة، وهي بذلك تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن في الشرق الأوسط[١].

ان التأييد السياسي السوفيتي للمطالب العربية في تلك الزيارة لا يمثل جديداً في الموقف السوفيتي، بل هو تكرار لما أعلنه السوفيت في زيارات و مؤتمرات قمة سابقة، وان ما يهم الحكومة المصرية في علاقاتها مع السوفيت هو الحصول على اسحله هجومية سوفيتية كافية لدخول حرب جديدة مع (إسرائيل) بغية إزالة أثار العدوان. وبعد وصول دفعات من تلك الأسلحة ابتداءً من آذار ١٩٧٣، أصبح بمقدور القيادة المصرية خوض حرب محدودة مع (إسرائيل) وعندما انعقد مؤتمر القمة الثاني بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الفترة ٢٣-٢٥ حزيران ١٩٧٣، تبين للحكومة المصرية بان المؤتمر لم يعنَ فعلاً بالوضع المتأزم في الشرق الأوسط، مما سيعنى ذلك مزيداً من الاستمرار في الحالة التي وصفت آنذاك بـ (حالة اللاسلم واللاحرب)، وذلك ما يفقد مصر زمام المبادرة السياسية والعسكرية في آن واحد[٢].

ان ما تلقته مصر من الأسلحة السوفيتية خلال الفترة ما بين كانون الأول ١٩٧٢ وحزيران ١٩٧٣، يفوق ما تلقته منها خلال السنتين السابقتين[٣]. وخلال النصف الأول من عام ١٩٧٣ كانت الاستعدادات العسكرية العربية للمعركة مستمرة في كل من القاهرة ودمشق وعلى الرغم من مراعاة السرية المطلقة الا انه كانت

---

(١) "بيان مصري – سوفيتي مشترك، بمناسبة زيارة الدكتور محمد حسن الزيات، وزير الحربية المصري للاتحاد السوفيتي"، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، المصدر السابق، ص١٧٨.

(٢) ان البيان المشترك الصادر عن ذلك المؤتمر في ٢٥ حزيران ١٩٧٣، لم يعطِ إلا فكرة ضئيلة عن مضمون المباحثات، وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، فقد اقتصرت الصياغة على القول بان الطرفين اتفقا على المضي في بذل جهدهما للوصول إلى تسوية في الشرق الأوسط، بأسرع ما يمكن. مينا ملاك عازر، علاقة مصر مع القوتين الأعظم في الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٧، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٩، ص-ص١٧٦-١٧٧.

(٣) هيكل، الطريق إلى رمضان، ص١٦٤؛ صلاح العقاد، السادات وكامب ديفيد، ص٩٩.

هناك بلا شك، مظاهر وتحركات لا يمكن إخفاؤها، نظراً لضخامة الاستعدادات التي تجريها الدولتان[١].

وفي ١١ تموز ١٩٧٣، قام محمد حافظ إسماعيل، (مستشار الحكومة المصرية للأمن القومي)، بزيارة للاتحاد السوفيتي لإجراء محادثات وصفت بأنها صريحة وودية، وكان إسماعيل مخولاً من القيادة العسكرية المصرية بان يستعجل الجانب السوفيتي في إرسال الأصناف التالية من الأسلحة: لواء صواريخ (R 17E) وسرب الاستطلاع والإعاقة الالكتروني، و ٤ طائرات ميج ٢٥، وقد وافق الجانب السوفيتي على ذلك وحدد يوم ١٣ تموز موعداً لوصول الجنرال السوفيتي (سابكوف) ومعه خمسة ضباط سوفيت لأجراء الترتيبات اللازمة لاستقبال معدات اللواء (R 17E)، كما وعد الجانب السوفيتي الجانب المصري بأنه خلال فترة ٨-١٠ أيام سوف يصل إلى مصر ٦٣ خبيراً سوفيتيا يعود منهم ٢٦ خبيراً بعد تسلم معدات اللواء ويبقى في مصر الـ ٣٧ الآخرين لتدريب الإفراد المصريين[٢].

وبعد عودته صرح إسماعيل، بان مصر والاتحاد السوفيتي، قد توصلا إلى اتفاق شامل حول علاقتهما في المستقبل، وفي تقييمهما للموقف في الشرق الأوسط، وخلال تلك الزيارة أكد برجذيف استمرار الدعم العسكري السوفيتي لمصر، مع تأكيده على أولوية الحل السلمي لمشكلة الشرق الأوسط. وعلى اثر تلك الزيارة وفي اجتماع لمجلس الوزراء المصري، أكدت القيادة المصرية على التمسك بالصداقة السوفيتية، إلا أنها رفضت كل ما يتعلق بالحل السلمي للمشكلة[٣].

ويظهر ان الحكومة المصرية أرادت من وراء تلك الزيارة ان توضح للحكومة السوفيتية أبعاد المواجهة العسكرية التي كانت مصر تعتزم الإقدام عليها، ولكن رد الفعل السوفيتي لم يكن ودياً ولا متجاوباً، كما أوحت بذلك التعليقات السوفيتية الرسمية التي صدرت بمناسبة تلك الزيارة[٤].

---

(١) رياض، المصدر السابق، ج١، ص٤٣٣.
(٢) الشاذلي، المصدر السابق، ص١٦٦.
(٣) إسماعيل، المصدر السابق، ص٢٨٥.
(٤) نقلاً عن: مقلد، المصدر السابق، ص٣٤٨.

ولم تكن القيادة المصرية راضية تماماً عن نتائج تلك الزيارة، وحذر الرئيس المصري، الحكومة السوفيتية في خطاب له ألقاه يوم ٢٣ تموز ١٩٧٣، مؤكداً فيه على ان سياسة الوفاق الدولي ستؤدي إلى عزل الاتحاد السوفيتي عن حركات التحرر الوطني في المنطقة(١).

كان مبعث قلق الاتحاد السوفيتي من نشوب حرب جديدة في المنطقة ناتج عن مصدرين يتمثل الأول في ان السماح لـ (إسرائيل) بالحاق هزيمة عسكرية جديدة بالعرب، سوف يقدم برهاناً عملياً على عدم فاعلية الدعم العسكري السوفيتي للعرب، وذلك يعني نهاية للدور السوفيتي في المنطقة العربية، بصورة لا رجعة فيها. إما المصدر الثاني لقلق السوفيت، فقد تمثل في خوفهم من ان تؤدي تلك المواجهة العسكرية الكبرى في الشرق الأوسط إلى توتر في علاقاتهم الحديثة العهد مع الغرب، والتي أخذت في الآونة الأخيرة منحى التفاهم حول مجموعة من القضايا الأساسية التي استأثرت باهتمام الحكومة السوفيتية، وفي طليعتها قضية ضبط سباق التسلح الاستراتيجي بين الجانبين(٢).

وكانت الحكومة المصرية عازمة على خوض حرب مع (إسرائيل) خلال عام ١٩٧٣ بغض النظر عن موافقة الأطراف الدولية أو رفضها، فالموقف الداخلي أصبح حرجاً ولا يسمح بالتأجيل، كما ان طول فترة الاستعداد والتدريب دون الإقدام على حرب، ترك داخل القوات المسلحة المصرية حالة من الملل والتذمر(٣).

وبعد حصول مصر على بعض الأسلحة الهجومية السوفيتية التي تمكنها من خوض تلك الحرب، أصبح الدعم السوفيتي في أخر أولويات السياسة المصرية. ففي ٢٣ تموز ١٩٧٣، أعلن الرئيس المصري ان سياسة مصر تتركز في ثلاثة نقاط:

---

(١) خطاب الرئيس أنور السادات بمناسبة عيد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد أنور السادات، ج٣، المصدر السابق، ص٢٦١.

(٢) مقلد، المصدر السابق، ص٣٤٨.

(٣) من مظاهر ذلك التذمر قيام أمر الفرقة الميكانيكية (٢٣)، في ١٢ تشرين الأول ١٩٧٢ بقيادة وحدة من السيارات الميكانيكية إلى مسجد الحسين، مخترقاً بوحدته شوارع العاصمة دون ان تكون هناك أوامر بتحرك هذه الفرقة، وحين ألقي القبض عليه كان مطلبه هو ان الوقت قد حان لدخول المعركة مع (إسرائيل)، إبراهيم سطوحي، نهاية حكم العسكر، دار الشباب، (القاهرة، ١٩٩٣)، ص١٥١.

الأولى هي القوة الذاتية المصرية، والثانية هي الإمكانيات العربية الكبيرة، والثالثة هي الدعم السوفيتي سياسياً وعسكرياً[١]. ومع ذلك لم يكن امام الحكومة المصرية أي خيار أخر في المجال العسكري غير التعاون مع الاتحاد السوفيتي على الرغم من نفورها الشديد منه، ومن هنا كان ذلك الفصل الأخير من فصول التعاون المصري – السوفيتي، قبل حرب تشرين ١٩٧٣، واثنائها والذي سيؤدي مع ذلك إلى إنهاء التواجد السوفيتي في مصر[٢].

وفي آب ١٩٧٣ دخلت الحكومة السوفيتية في حوار مع الحكومة المصرية حول نية الأخيرة الدخول في حرب مع (إسرائيل) وحاول السوفيت إقناع الرئيس المصري، بان الحرب ليست ضرورية لاستعادة الأراضي العربية المغتصبة طالما ان الوقت ليس في صالح العرب، وأضافوا بانه عن طريق استخدام سلاح البترول بحكمة يمكن إر غام (إسرائيل) على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وان على العرب انتظار نتائج الوفاق الأمريكي – السوفيتي[٣].

ويبدو ان الحكومة المصرية لم تقتنع بتلك الحجج السوفيتية بل أخذت تنسق موقفها مع الأطراف العربية، استعداداً للحرب، ولإيمان الحكومة المصرية بأهمية تنسيق جهودها مع كل من المملكة العربية السعودية وسوريا والعراق الذي كان لسرب طائراته (الهوكر هنتر)، الذي ساهم في الضربة الجوية العربية الأولى، سمعة عالية في حرب تشرين[٤].

وخلال شهر آب ١٩٧٣ قام الرئيس المصري برحلتين سريتين إلى كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية السورية، عاد من الأولى بوعد بمنح مصر

(١) ينظر: خطاب الرئيس أنور السادات بمناسبة العيد الثالث والعشرين لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، في مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد أنور السادات، ج٣، المصدر السابق، ص٢٤٨.
(٢) قرم، المصدر السابق، ص٢٥٥.
(٣) فريدمان، المصدر السابق، ص١٨٣.
(٤) معلومة أفادنا بها الأستاذ المشرف نقلاً عن مصدر موثوق به؛ الشاذلي، المصدر السابق، ص٢٠٢.

قرضاً قيمته مليار دولار، ووضع مع الثانية خطط الإستراتيجية العسكرية المنسقة بين البلدين استعداداً للحرب المقبلة[١].

ويظهر ان الحكومة السوفيتية باتت مقتنعة عند تلك المرحلة، ان الرئيس المصري لم يكن مستعداً بحال من الأحوال للتراجع عن قراره بالحرب، ولذا فأنهم قرروا ان يسايروه على مضض، وان يزيدوا من دعمهم العسكري له تجذباً لنتائج امتناعهم عن دعم القضية الفلسطينية، وما سيرافق ذلك من خسارة للدور السوفيتي في المنطقة[٢].

وخلال تلك الفترة حافظت الحكومة المصرية على صلاتها بالحكومة السوفيتية لكنها كانت (حسب وجهة النظر السوفيتية) صلات مفككة ومتباعدة، يشوبها الفتور وينقصها الوضوح والاخلاص[٣]. ويظهر ان إدراك الجانب السوفيتي بحتمية إقدام الجانب المصري على خوض غمار الحرب مهما يكن الثمن –لان النظام المصري ما عاد بوسعه ان يتحمل الانتظار- دفع بالسوفيت إلى تسليم مصر عتاداً عسكرياً مهماً لكي لا يخسروا بصورة نهائية جدوى جهود كبيرة بذلوها على مدى عشرين سنة في المنطقة[٤].

وخلال شهري آب وأيلول ١٩٧٣، قام الاتحاد السوفيتي بإرسال أعداد كبيرة من صواريخ نوع (سكود) متوسطة المدى، التي كانت القيادة المصرية بحاجة ماسة لها قبل بدأ حربها مع (إسرائيل)، نظراً لفاعليتها الرادعة، ولانها كانت تؤمّن سبل الحماية الضرورية للمدن المصرية ضد الهجمات الجوية (الإسرائيلية)[٥].

---

(١) سمير احمد سيد، السادات وصفحاته المجهولة، فاروس للنشر والتوزيع، (القاهرة، ٢٠١٠)، ص٥٤؛ الجمل، المصدر السابق، ص٨٨. هناك من يرى ان السادات كان أكثر نجاحاً من عبد الناصر في بناء تحالف من الأنظمة اليمينية واليسارية، وبما انه كان شخصية اقل جاذبية سياسية من ناصر، فانه كان اقل عرضة للاتهام بالطموح نحو السيطرة والزعامة. المسح الاستراتيجي ١٩٧٣، (حرب تشرين وقضايا إستراتيجية عالمية) إعداد المعهد الدولي للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٧٧)، ص٣٠.

(٢) ممدوح منصور، الصراع الأمريكي – السوفيتي في الشرق الاوسط، ص٤٢٠.

(٣) فينوغرادوف، المصدر السابق، ص٧٣.

(٤) قرم، المصدر السابق، ص٢٥٥.

(5) Glassman, Op. Cit., p.101.

وبعد ان توافر لدى القيادة المصرية من الأسلحة، ما يجعلها قادرة على خوض الحرب مع (إسرائيل) ونتيجة لحرج الوضع الداخلي المصري والضغوط المختلفة التي تعرضت لها القيادة المصرية لخوض الحرب، التي باتت أمراً لا يقبل التأجيل والانتظار. نتيجة لكل ذلك اقبلت القيادة المصرية في ٦ تشرين الأول ١٩٧٣، على خوض جولة جديدة مع (إسرائيل)، هدفت القيادة المصرية من ورائها، إلى تحريك الوضع الراهن أو ما كان يعرف بحالة (اللاسلم واللاحرب)، ومن ثم كانت القيادة المصرية تطمح إلى ان تشكل الحرب نوعاً من الضغط يساهم في فتح أفاق جديدة للحوار مع (إسرائيل) والوصول إلى تسوية سلمية ملائمة معها. كما ان شرعية النظام الحاكم باتت معرضة للخطر دون القيام بتلك الحرب المرتقبة، التي أراد السادات من ورائها دعم شرعيته التي ارتكز عليها فيما بعد، وساعدته في إجراء الكثير من التغييرات التي طرأت على سياسة مصر الداخلية والخارجية.